

تأثير الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي EVI في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

The impact of oil shocks on the Economic Vulnerability Index (EVI) in Algeria during the period 2000-2024

حمادي نعيمة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، naima.mag09@gmail.com
خاطر طارق¹، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، tarek.khater@univ-batna.dz

Received: 21/10/2025

Accepted: 06/12/2025

Published: 14/12/2025

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي EVI في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 بوصفها اقتصادا ريعيا يعتمد على العائدات النفطية، تنطلق من فرضية أن الصدمات النفطية تؤدي الى ارتفاع مستوى الضعف الاقتصادي في الجزائر نتيجة هشاشة البنية الانتاجية وضعف التنوع في الاقتصاد الوطني. تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي لتتبع تطور أسعار النفط ومؤشر الضعف الاقتصادي EVI خلال الفترة 2000-2024 وتحليل أثر الصدمات النفطية لسنوات 2008 و 2014 و 2020 و 2022 على الأداء الاقتصادي للجزائر.

تظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر الضعف الاقتصادي EVI ، اذ تؤدي فترات انخفاض الأسعار الى زيادة الهشاشة المالية والاقتصادية، وتؤكد الدراسة أن التقليل من هذا الضعف يقتضي تنوع القاعدة الانتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الصدمات النفطية من خلال تحسين قيم مؤشر الضعف الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصدمة النفطية، مؤشر الضعف الاقتصادي EVI، الاقتصاد الريعي، التنوع الاقتصادي.

Abstract: This study analyses the relationship between oil shocks and the economic vulnerability index (EVI) in Algeria during 2000-2024, as a rentier economy dependent on oil revenues. It is based on hypothesis that oil shocks lead to an increase in level of economic vulnerability in Algeria to the fragility of the production structure and the weakness of diversification in the national economy.

The study adopts a descriptive and analytical approach to track the development of oil prices and the Economic Vulnerability Index (EVI) during the period 2000-2024 and analyzes the impact of the oil shocks of 2008, 2014, 2020 and 2022 on Algeria's economic performance.

The results show Inverse relationship between oil price fluctuations and the economic vulnerability index EVI. Periods of low prices lead to increased financial and economic fragility. The study confirms that reducing this vulnerability requires diversifying the production base and enhancing the national economy's ability to adapt to oil shocks by improving the components of the economic vulnerability index.

Keywords: Oil shock, Economic Vulnerability Index (EVI), rentier economy, economic diversification.

JEL Codes: Q41, Q43, E32.

Citation : Hammadi Naima, Khater Tarek, (2025). The impact of oil shocks on the Economic Vulnerability Index (EVI) in Algeria during the period 2000-2024, *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 12(02). 88-117.

مقدمة:

تعد الصدمات النفطية من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تهز الاقتصاد العالمي بحكم أهمية النفط كمورد طاقة استراتيجي، وخاصة بالنسبة للدول النامية المعتمدة على تصديره، وفي هذا الإطار تشكل الجزائر نموذجا فريدا للاقتصاد الريعي الذي تحدد ملامحه التقلبات العالمية في سوق النفط، فالصدمات النفطية سواء كانت بالارتفاع أو الانخفاض تحدث تأثيرا عميقا ومباشرا على الأداء الاقتصادي الكلي والاستقرار الاقتصادي لهذا البلد.

ومن جهة أخرى نجد مؤشر الضعف الاقتصادي EVI المعتمد من قبل الأمم المتحدة والذي يقدم أداة تحليلية لقياس مدى تعرض أي اقتصاد للصدمات الخارجية والتي من بينها الصدمات النفطية وقدرته على تحملها، وفي حالة الجزائر يصبح لهذا المؤشر أهمية خاصة بسبب الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على الربيع النفطي، ما يجعل الصدمات النفطية عاملا محددا لمستوى الضعف في الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الصدمة النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 2000 حتى 2024 لتفسير التغيرات التي تطرأ على قيم هذا المؤشر وربطها بصدمات ارتفاع أو انخفاض سعر النفط بحكم فترة الدراسة تضم 4 صدمات نفطية مختلفة.

وعليه نحاول الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي EVI في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟

والذي تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالصدمة النفطية وكيف تتحقق وماهي مسبباتها وأنواعها خلال فترة الدراسة؟
- 2- ماهي بنية الاقتصاد الجزائري وخصائصه الهيكلية في ظل الربيع النفطي؟
- 3- ما هو مؤشر الضعف الاقتصادي وماهي مكوناته وكيف يقاس؟
- 4- كيف تطور مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال الصدمات النفطية في الفترة بين 2000-2024؟
- 5- ما طبيعة العلاقة بين الصدمة النفطية ومستوى الضعف الاقتصادي في الجزائر وكيف ينتقل تأثيرها الى هذا المؤشر؟

6- كيف يمكن تعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمات النفطية مستقبلا؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية نصيغ الفرضيات التالية:

- 1- الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على قطاع المحروقات مما يعزز تأثر مؤشر الضعف الاقتصادي بالصدمات النفطية.
- 2- الصدمات النفطية تفسر قيم مؤشر الضعف الاقتصادي لكنها ليست سببا له.
- 3- العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي تختلف حسب نوع الصدمة النفطية.
- 4- ينتقل تأثير الصدمة النفطية الى مؤشر الضعف الاقتصادي عبر آليات انتقال تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

5- سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري بتوظيف العوائد النفطية في تطوير قطاعات اقتصادية منتجة يمكن أن يخفف من أثر الصدمات النفطية وتحسين مستوى مؤشر الضعف الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي EVI من خلال تحليل الارتباط بين سلسلة أسعار

النفط لسلة أوبك وسلسلة قيم مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- إبراز دور طبيعة الاقتصاد الجزائري كاققتصاد ريعي في تقاوم حدة أثر الصدمة النفطية.

3- تفسير كيف تؤثر الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي.

4- استنتاج أوجه الضعف في بنية الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في الضعف الاقتصادي للجزائر.

5- تقديم مقترحات لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الصدمات النفطية.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تربط بين متغيري الصدمة النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي ضمن دراسة تحليلية تفسر بنية الاقتصاد الجزائري الهشة التي تنتج ضعفا اقتصاديا هيكليا، كما تقدم رؤية توجيهية لصناع القرار في الجزائر لبناء سياسات اقتصادية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات النفطية كما تبرز طبيعة الضعف الاقتصادي الذي يجب معالجته بحيث لا تكون الأولوية فقط لإدارة الصدمات ظرفيا وإنما بمعالجة الضعف الهيكلي القائم من خلال التنويع لتقليل التعرض المستقبلي للصدمات النفطية.

من أجل الاجابة عن تساؤلات الدراسة تم تقسيمها الى الأجزاء التالية:

1- الإطار العام للصدمة النفطية وأهم الصدمات التي عرفتھا فترة الدراسة..

2- مؤشر الضعف الاقتصادي: المفهوم، مكوناته ومنهجية حسابه.

3- نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وتأثره بأسعار النفط.

4- تطور قيم مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5- تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الجزائر.

6- تقييم سياسة الجزائر في ادارة الصدمات النفطية ومقترحات لتقليص الضعف الاقتصادي.

1-الإطار العام للصدمة النفطية:

يعد موضوع الصدمة النفطية من المفاهيم المهمة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة لعمق وتشعب تأثيرها على الاقتصاد العالمي والدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، وقبل التعرف على الصدمة النفطية لابد من المرور أولا على مفهوم الصدمة الاقتصادية عموما باعتبار الصدمة النفطية جزءا منها:

1 - 1 مفهوم الصدمة الاقتصادية وأنواعها:

تعتبر الصدمة الاقتصادية عن حدث غير متوقع لا يمكن التنبؤ به يتم داخل أو خارج الاقتصاد ويؤثر عليه بشكل إيجابي أو سلبي، والصدمة هي سبب حدوث الأزمة حيث أن الأزمة تعني وجود خلل له تأثير مادي ناجم عن حدث غير متوقع على الاقتصاد بأكمله، وبهذا تكون الصدمة الاقتصادية هي تغير مفاجئ وغير متوقع في العوامل الاقتصادية الأساسية كالإنتاج،

العرض والطلب والأسعار يسببها حدث داخلي أو خارجي غير متوقع لا يمكن التحكم فيه وله آثار قوية على اقتصاد الدولة ونتيجته اختلال التوازن الكلي والجزئي مسببة أزمة اقتصادية (نسيمة بن يحيى، 2016 ص 136 بتصرف). وللصدمة الاقتصادية أنواع نلخصها فيما يلي:

1-1-1 أنواع الصدمات الاقتصادية حسب مسبباتها: (سعاد بن مسعود، 2020، ص 66 بتصرف)

✓ **الصدمة العارضة أو العشوائية:** تحدث نتيجة ظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير حيث تؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي وخسائر كبيرة في البنى التحتية الأساسية وتنتهي آثارها عند انتهاء تلك الكارثة.

✓ **الصدمة الخارجية:** تبرز من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها لارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي مما يؤدي الى تغير عوائد الصادرات والتضخم المستورد، والتغير في مستوى الاستثمارات الأجنبية، والتغير كذلك في حجم تحويلات العاملين في الخارج أو التغير في قيمة المساعدات والقروض الخارجية ومن أبرز أنواع الصدمات الاقتصادية الخارجية صدمات أسعار النفط.

✓ **الصدمة الموسمية:** هي الصدمات التي تحدث بصورة موسمية خلال فترة معينة من السنة مما يؤثر على ميزان المدفوعات في أجل قصير وتحدث في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة لها موسم معين خلال السنة.

✓ **الصدمة الدورية:** يركز هذا النوع من الصدمات على الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتعرض الاقتصاد العالمي لفترات كساد وازدهار تؤثر على صادرات هذه الدول.

1-1-2 أنواع الصدمات الاقتصادية حسب طبيعتها: (خضير عباس الوائلي، 2012، ص 36)

✓ **صدمة الطلب الكلي:** وهي التي تحدث نتيجة لتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب ومنها الاستهلاك، الإنفاق، الاستثمار، صافي الصادرات أو احداث نوع من التغيرات في الهيكل الاقتصادي عن طريق احدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية كالسياسة المالية أو النقدية أو التجارية التي تؤدي إلى تغير في الطلب الكلي بصورة فجائية وكبيرة.

✓ **صدمة العرض الكلي:** وهي التي تحدث بصورة فجائية كنتيجة للتغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي أو تكاليف عناصر الإنتاج أو في الإنتاجية، ويرتبط بصدمة العرض الصدمات التكنولوجية والتي تحدث نتيجة التطور التكنولوجي لوسائل الانتاج.

1-2 مفهوم الصدمة النفطية وأنواعها:

الصدمة النفطية هي تغير مفاجئ وكبير وغير متوقع في سعر النفط أو العوامل المؤثرة عليه (العرض والطلب) يسببه حدث اقتصادي أو غير اقتصادي وينتج عنه اختلال التوازن في السوق النفطية، ويمتد التأثير الى مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل كبير وواسع النطاق وتتميز أنها مفاجئة وسريعة ولها تأثير كبير على الاقتصاد، وبهذا تكون الصدمة النفطية نوعا من الصدمات الاقتصادية يتم تصنيفها على أنها صدمة اقتصادية خارجية كما يمكن ادراجها ضمن صدمات العرض أو الطلب الكلي.

عرفها هاملتون على أنها " تغير مفاجئ وكبير في سعر النفط الخام يؤثر بشكل ملموس على المتغيرات الكلية في الاقتصاد

مثل الناتج، التضخم والعمالة" (J.D Hamilton. 1983 P228)

يعرفها أسعد الله داوود " اختلال مفاجئ في السوق النفطي يؤدي الى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد فترة زمنية، يقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد، أو بعوامل أخرى كحركات رؤوس الأموال أو التغيرات الجيوسياسية" أسعد الله داوود (2013، ص 34).

وللصدمة النفطية أنواع نذكرها فيما يلي:

1-2-1 أنواع الصدمة النفطية حسب اتجاه التغير في السعر: تكون الصدمة النفطية اما بارتفاع سعر النفط فتشكل صدمة إيجابية أو صدمة انخفاض السعر فتكون صدمة عكسية وعليه تكون أنواع الصدمات النفطية حسب اتجاه التغير في السعر بالنسبة للاقتصاد المنتج للنفط كما يلي: (اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان، 2018، ص59 ص60)

✓ **الصدمة النفطية الإيجابية:** هي كل ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط الموجه للتصدير، ويختلف الأثر الاجمالي لهذه الصدمة بحسب الوزن النسبي للصادرات النفطية في الدخل الوطني، ولهذا النوع من الصدمات دور كبير بدخول الاقتصاد في مرحلة التوسع والانتعاش من خلال التأثير الإيجابي على الاستهلاك الحكومي فيزداد الانفاق العام، لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على قطاع التصدير كمصدر أساسي لتمويل إنفاقها العام، وهذا ما ينعكس على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج المحلي والطلب الكلي، فالزيادة في الاستهلاك الحكومي ستزيد الطلب الكلي ويؤدي الى ناتج أعلى فتزداد المداخل، ويرتفع مستوى استخدام عناصر الإنتاج شريطة عدم بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، وعليه فإن الآثار النهائية للصدمة النفطية الموجبة توسعية، وهذه الصدمة شهدتها العديد من الدول النامية المصدرة للنفط في السبعينات من القرن الماضي لأول مرة.

✓ **الصدمة النفطية العكسية:** تعني حصول انخفاض مفاجئ في أسعار الصادرات النفطية، وانخفاض سعر السوق العالمي للسلع النفطية المصدرة وما لذلك من تأثير على حجم عوائد الصادرات التي ستؤثر فيما بعد على الخطط الانفاقية للدولة، فيخفض الانفاق العام مصحوباً بتقلص الفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي، وينخفض الإنتاج لتتخفض معه مستويات الاستخدام.

1-2-2 أنواع الصدمة النفطية حسب مصدر الصدمة: وتكون اما صدمات عرض او صدمات طلب كما يلي:

✓ **صدمة نفطية ناتجة عن جانب العرض:** وتحدث نتيجة اضطرابات في انتاج أو توريد النفط الخام مما يحدث نقصا في العرض فينتج عنه ارتفاع في الأسعار، مثل ما يحدث عندما تنقطع امدادات النفط بسبب الصراعات والحروب أو الكوارث الطبيعية.

✓ **صدمة نفطية ناتجة عن جانب الطلب:** تحدث نتيجة تغيرات مفاجئة وكبيرة في الطلب على النفط بسبب النمو الاقتصادي الكبير وغير المتوقع (النمو الاقتصادي الصيني مثلا) أو بسبب ركود اقتصادي كبير مثل ما حدث في جائحة كورونا.

يلاحظ من الدراسات التي تطرقت لموضوع الصدمة النفطية وتأثيراتها-الدراسات المطلع عليها واردة في قائمة المراجع- أن الباحثين لم يتفقوا على وضع مفهوم موحد للصدمة النفطية ألا أنهم وضعوا بعض التفسيرات لهذا المصطلح حسب دراستهم لأسباب ونتائج تقلبات أسعار النفط في الفترة التي كانت قيد بحثهم وحسب طبيعة الاقتصاد قيد الدراسة كما يلي:

- تحليل الصدمات النفطية مهم في الاقتصاد المستهلك للنفط لأنها تعطل إنفاق المستهلكين والشركات على قطاعات رئيسية معينة، وتتمثل في تقلبات أسعار النفط غير المتوقعة الناتجة عن اختلال امدادات النفط العالمية بفعل عوامل مختلفة أهمها العوامل الخارجية.
- هي اختلالات في السوق النفطية من ناحية العرض أو الطلب أو كلاهما تؤدي الى تقلبات حادة في أسعار النفط تكون لها آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي عبر قنوات مختلفة والتي تتغير بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وتتشأ من ظروف بيئة معينة تحدث فيها تقلبات أسعار النفط ويختلف فيها حجم الاستجابة لهذه التقلبات.
- تفسر صدمات العرض والطلب على النفط حوالي 30-35% من تباين أسعار النفط، كما تظهر المساهمة التراكمية لصددمات أسعار النفط المستندة الى التحليل التاريخي الآلية الكامنة وراء تقلبات أسعار النفط التي تختلف آثارها من صدمة لأخرى حسب طبيعة كل صدمة حيث تظهر أهمية فهم أسباب تطورات أسعار النفط لتقييم تأثيرها على الاقتصاد الكلي

Takuji Fueki, Hiroka Higashi, Naoto Higashio, Jouchi Nakajima, Shinsuke Ohyama and Yoichiro)
(Tamanyu, 2018 p18

وكمفهوم شامل للصددمات السعريّة في صناعة النفط فهي اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي الى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، ويقع نتيجة تأثر محدّدات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة النفطية مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن الى السوق النفطية مثل ما حدث في 1979 بسبب الحرب العراقية الايرانية، أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في 1973 بسبب تفرد أوبك بتحديد السعر وتراجع دور الشركات العالمية النفطية، كما يمكن أن يكون مردها الى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة النفطية مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيوسياسية (محمد أحمد الدوري، 1983 ص 27).

1-3 أسباب ونتائج الصدمات النفطية:

قدم **Lutz Kilian** سنة 2010 وسنة 2014 بحثين حول هذا الموضوع هما على التوالي: تقلب أسعار النفط الأصول والتأثيرات **Oil price volatility: Origins and effects** و **صددمات أسعار النفط: الأسباب والنتائج Oil Price Shocks: Causes and Consequences** والتي قدم فيها أهم أسباب ونتائج الصدمات النفطية كما يلي:

(Lutz Kilian, Oil Price Shocks: Causes and Consequences 2014 pp 133-154)

(Lutz Kilian, Oil price volatility: Origins and effects ; 2010)

1-3-1 أسباب الصدمات النفطية: تفسر تقلبات أسعار النفط عامة والصددمات النفطية خاصة بالأسباب التالية:

❖ **صددمات تدفق عرض النفط:** الدراسات الأولى في موضوع الصدمات النفطية كانت ترجع سبب الصدمات النفطية الى اضطرابات تدفق انتاج النفط الناجمة عن الأحداث السياسية الخارجية في الشرق الأوسط مثل: حرب أكتوبر 1973، حظر النفط العربي في 1973/1974، الثورة الإيرانية 1979، الحرب العراقية الإيرانية 1980، حرب الخليج 1990، الأزمة الفنزويلية 2002، حرب العراق 2003، الانتفاضة العربية 2011، لكن لوحظ في الدراسات اللاحقة أن هذه الأحداث لم تفسر صدمات تدفق امدادات النفط بنسب كبيرة وقوتها التنبؤية في المقاييس الكمية لصددمات عرض النفط قليلة، فصددمات امداد النفط لا تفسر كل الصدمات النفطية الا بنسبة لا تتعدى 25%.

❖ **صدّات تدفق الطلب على النفط:** كانت صدّات تدفق الطلب على النفط المرتبطة بدورة الأعمال العالمية عاملا أساسيا في ارتفاع أسعار النفط في معظم المرات التي ارتفع فيها السعر، ويزداد الطلب على النفط كون النفط عنصر ضروري للاقتصاد الحديث وعليه فسعره الحقيقي مرتبط بحالة الاقتصاد العالمي، ومعظم التقلبات التي عرفها سعر النفط منذ فترة السبعينات مرتبطة بالآثار التراكمية للطلب على النفط بدل صدّات العرض النفطي التي لها دور محدود في تفسير صدّات سعر النفط.

❖ **دور التوقعات في السوق المادي للنفط الخام:** رغم أن الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط كان لها دور محدود في تفسير الصدّات النفطية لكن هذا لا يعني أنها عامل غير مهم فهي تؤثر على التوقعات حول إمكانية النقص المستقبلي لتوريد النفط، التي يمتد تأثيرها على إمكانية حيازة المخزونات النفطية وعلى استهلاك النفط وكذلك على إنتاج النفط وبالتالي فإن التوقعات القائمة على الأحداث الراهنة في السوق النفطية تمثل صدّات الطلب على مخزونات النفط أو صدّات الطلب الاحترازية.

❖ **المضاربة المالية في أسواق العقود الآجلة للنفط:** يعتقد أن صفقات المستثمرين الماليين في أسواق العقود الآجلة للنفط كانت السبب في ارتفاع سعر النفط خلال الفترة 2003-2008 حيث تسببت المضاربة على عقود النفط الآجلة دون الحاجة لتخزين النفط ماديا في خلق ضغوط على أسعار النفط المستقبلية امتدت الى السوق المادي للنفط الخام لاحقا.

❖ **دور منظمة أوبك:** حيث كانت هذه المنظمة تتحكم بشكل فعال في أسعار النفط اما بطريقة مباشرة أو عن طريق تنسيق قرارات الإنتاج قبل 1973، وخلال فترة السبعينات كان سلوكها فوضويا دون التنسيق بين أعضائها، وفي فترة الثمانينات حاولت العمل على منع أسعار النفط من الانخفاض رغم عدم تعاون أعضائها، وتسعى للتدخل بالتأثير على إنتاج وامدادات النفط في فترات الصدّات النفطية.

1-3-2 نتائج الصدّات النفطية: تتلخص النتائج النظرية لصدّات أسعار النفط في الآثار الاقتصادية الكلية المباشرة وغير المباشرة للصدّات النفطية والتي تختلف بين اقتصاد منتج للنفط ومصدر له واقتصاد مستهلك ومستورد للنفط كما يلي:

❖ **الآثار الاقتصادية الكلية المباشرة للصدّات النفطية:** وتشمل:

- الآثار المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي.
- الآثار المباشرة على قنوات انتقال الصدمة الى العرض الكلي.
- الآثار المباشرة على قنوات انتقال الصدمة الى الطلب الكلي.
- تأثير مباشر على التضخم والتشغيل.
- تأثير مباشر على التجارة الخارجية.

❖ **الآثار الاقتصادية الكلية غير المباشرة للصدّات النفطية:** وتتمثل في:

- تأثير إعادة تخصيص الموارد، مثل عندما ترتفع أسعار النفط بشكل غير متوقع يميل الانفاق على اقتناء السيارات الى الانخفاض مما يتسبب في توجيه تلك الموارد الى قطاع آخر.
- تأثير عدم اليقين في أسعار النفط على الاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

- استجابة السياسة النقدية لتغير سعر النفط غير المتوقع عن طريق التعامل مع حالة التضخم أو الركود الناتجة بالتأثير على سعر الفائدة وتأثير ذلك على سعر الصرف.
- ❖ **قنوات انتقال الصدمة النفطية الى المؤشرات الاقتصادية الكلية:** يتم تحقق الآثار الاقتصادية الكلية سابقة الذكر عبر انتقال تأثير سعر النفط الى المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاد منتج للنفط عبر قنوات:
 - **قناة جانب العرض:** يوصف النفط كمدخل لعملية الإنتاج، فعندما تحدث الصدمة النفطية فإنها تؤثر على تكاليف الانتاج والناتج المحلي، ففي بلد مصدر للنفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط ترتفع الإيرادات النفطية مما يسهم في زيادة فرص الاستثمار، الانفاق على البنية التحتية والمشروعات العامة، الأمر الذي سيزيد من الناتج ويقلل البطالة، والعكس صحيح.
 - **قناة نقل الثروة:** وفقا لهذا القناة تؤدي الصدمة النفطية الموجبة إلى تحويل الدخل من الاقتصاد المستورد للنفط إلى الاقتصاد المصدر والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط.
 - **قناة التضخم:** تؤدي صدمة أسعار النفط إلى التأثير على تكاليف الانتاج والطلب المحلي والسياسات المالية والنقدية المصاحبة لهذه الصدمة، فارتفاع أسعار النفط لما يزيد من العوائد النفطية ويمول الانفاق العام فانه يرفع الاستهلاك والطلب المحلي مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار لصعوبة مجارة تزايد الطلب مما يحدث التضخم والعكس صحيح.
 - **قناة الطلب على النقود:** تؤثر الصدمة النفطية على الإيرادات العامة والانفاق مما يؤدي الى تغير الطلب على النقود، فعندما ترتفع أسعار النفط وتزيد العائدات النفطية تزيد معها السيولة المحلية التي تضخها الحكومة في الاقتصاد كإنفاق عام ويزيد الاستهلاك مما يرفع الطلب على النقود بسرعة أكبر من قدرة السياسة النقدية مما يولد التضخم.
 - **قناة عدم اليقين:** يتأثر الطلب على الاستثمار من خلال قناة عدم اليقين بصدمة أسعار النفط، حيث يمكن تأجيل خطط الاستثمار المستقبلية إذا كان الناس لا يعرفون ما إذا كانت أسعار النفط سوف ترتفع أو تنخفض، فعدم اليقين يتسبب في انخفاض الطلب على الاستثمار أو تأجيل قرار الاستثمار وتأجيل الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي الى تناقص الطلب الكلي.
 - **قناة السياسة المالية:** وهي القناة الأكثر أهمية للدول المصدرة للنفط حيث تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الميزانية الحكومية، حيث كلما حدثت صدمة نفطية ايجابية توسع الانفاق الحكومي مما يحفز النمو قصير الأجل ويزيد الضغوط التضخمية بينما في حالة الصدمة السلبية فانخفاض الإيرادات النفطية يجبر الحكومات على خفض الانفاق مما يؤثر على النمو ويسبب العجز المالي.
- 4-1 الصدمات النفطية التي عرفت فترة الدراسة 2000-2024:** يوضح الجدول الموالي تطور سعر النفط الاسمي لسلة اوبك خلال الفترة بين 2000-2024:

الجدول 1-تطور السعر الاسمي لنفط سلة اوبك خلال الفترة 2000-2024

السنة	السعر الاسمي لبرميل النفط	السنة	السعر الاسمي لبرميل النفط
2000	27.6	2013	105.87
2001	23.12	2014	96.26
2002	24.36	2015	49.49
2003	28.1	2016	40.76
2004	36.05	2017	52.43
2005	50.59	2018	69.78
2006	61	2019	64.04
2007	69.04	2020	41.47
2008	94.1	2021	69.89
2009	60.86	2022	100.08
2010	77.38	2023	82.95
2011	107.46	2024	83.7(متوقع)
2012	109.45		

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات مختلفة من التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك سنوات:

2002.2005.2008.2011.2015.2018.2021.2023

استنادا الى بيانات الجدول السابق واعتمادا على أهم الأحداث السياسية والاقتصادية والتقنية العالمية يمكن تحديد أهم الصدمات النفطية التي عرفتھا الفترة 2000-2024 كما يلي:

1-5-1 الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008: عرفت ارتفاعا غير مسبوق لسعر النفط حيث وصل لأول مرة 94.1 دولار كمتوسط سنوي لعام 2008 رغم أنه خلال صيف ذلك العام بلغ سقف 147 دولار للبرميل، وذلك بسبب تزايد الطلب على النفط بفعل النمو الاقتصادي القوي الذي عرفتھ كل من الصين والهند، ونقص العرض النفطي بسبب تقلص انتاج النرويج لانخفاض انتاج حقول بحر الشمال، وتزايد المخاوف الجيوسياسية بسبب الوضع الأمني والسياسي في العراق وبسبب الملف النووي الإيراني وعدم استقرار الأوضاع في كل من نيجيريا وفنزويلا، كما كان للمضاربة وتأثير الأسواق المالية والأزمة المالية العالمية والتنبؤات في سوق النفط دور كبير في رفع السعر (James D. Hamilton 2011 pp21-22) ونتج عن هذه الصدمة احتياطات ضخمة من العملة الصعبة حصلت عليها الدول الريعانية النفطية كالجائر والسعودية مما أدى بها الى تبني سياسات توسعية، الا أن أسعار النفط المرتفعة في الدول الصناعية المستوردة للنفط تسببت بانخفاض الدخل والانفاق الاستهلاكي وارتفاع البطالة والتضخم ومشاكل الإسكان وتحفيز البحث عن بدائل قوية للنفط وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بالاستثمار بقوة في النفط الصخري، وعمت بعد هذه الصدمة حالة من الكساد العالمي بعد أن سجل الاقتصاد العالمي نمو سلبيا قدر بـ -0.8% مطلع 2009، والصدمة النفطية لسنة 2008 على عكس الصدمات النفطية السابقة لم يصاحبها أي حدث جيوسياسي وهي أكبر مثال على صدمات الطلب.

1-5-2 الصدمة النفطية السلبية لسنة 2015: عرفت أسعار النفط تراجعاً حاداً منذ منتصف 2014 حيث انخفضت الأسعار في سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة حادة جداً، حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل ليسجل انخفاضاً بنسبة 60.3% مقارنة بشهر جانفي 2014 (زايدة حسيبة. بن سماعيل حياة 2016، ص218)، كما شهدت الامدادات النفطية فوائض هامة بسبب نمو إنتاج النفط غير التقليدي كالنفط الصخري الأمريكي ورمال القار الكندية ونفط المياه العميقة جداً في البرازيل، والإفراط في الإنتاج من قبل أعضاء منظمة أوبك التي تجاوزت حصص إنتاجها وفضها خفض الإنتاج للحفاظ على حصتها السوقية أمام النفط الصخري الأمريكي، كما تباطئ النمو الاقتصادي والطلب على النفط في الاتحاد الأوروبي والأسواق الناشئة كالصين والبرازيل، وبالتالي تكون هذه الصدمة صدمة عرض تزامنت مع انخفاض في الطلب على النفط، ونتج عنها تراجع كبير في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط وتراجع معها الانفاق الحكومي وتزايد العجز المالي في هذه الدول، وفي مقابل ذلك انخفضت معدلات التضخم وتعافت اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط.

1-5-3 الصدمة النفطية المزدوجة لسنة 2020: شهدت سنة 2020 صدمة نفطية مصحوبة بأزمة اقتصادية عالمية بفعل تداعيات جائحة كورونا، إذ هوت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقارب 20 سنة حيث بلغت 41.47 دولار للبرميل، أثرت هذه الجائحة على الامدادات النفطية العالمية وحركة التجارة الدولية وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع وارتقاع مستوى عدم اليقين وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين، كما فرض هذا الفيروس ذو الانتشار العالمي قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض إجراءات الحظر الصحي مما أثر على قطاع السياحة والتجارة والصناعة التحويلية والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى (لطيفة قعيد، 2020 ص138)، كما شهدت سوق النفط العالمية في ظل هذه الجائحة انهيار الطلب العالمي على النفط، وتضخم العرض النفطي وما رافقه من حرب الأسعار بين المنتجين الرئيسيين روسيا والسعودية قبل أن يتم التوصل إلى قرار اتفاق أوبك+، وهو ما جعل هذه الصدمة النفطية فريدة بحيث جمعت بين كونها صدمة عرض وطلب في وقت واحد.

1-5-4 الصدمة النفطية الايجابية لسنة 2022: بعد انهيار السوق النفطية في سنة 2020 عادت لتعرف انتعاشاً قوياً ومفاجئاً سنة 2022، بفعل تسارع الصراع بين روسيا وأوكرانيا وعودة الحياة العادية بعد رفع الحظر الذي سببته جائحة كورونا، فتجاوزت أسعار النفط عتبة 120 دولار للبرميل في بعض فترات سنة 2022، وتعتبر هذه الصدمة من صدمات العرض التي لعب فيها عدم اليقين دوراً كبيراً في رفع سعر النفط بسبب المخاوف من اضطراب امدادات النفط الروسية التي تعتبر من أكبر المنتجين وتزعزع الثقة في السوق النفطية، وجاءت في الوقت التي تعافى فيه الطلب العالمي بعد كورونا، وكان من أبرز نتائج هذه الصدمة تفاقم أزمة التضخم العالمي إلى مستويات غير مسبوقة وصل إلى 8.7% (تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي 2022 ص5) وارتقاع أسعار الفائدة جراء ذلك، ناهيك عن الإيرادات النفطية الضخمة التي حصلت عليها الدول المصدرة للنفط.

2- مؤشر الضعف الاقتصادي EVI: المفهوم، مكوناته ومنهجية حسابه.

مؤشر الضعف الاقتصادي هو أداة تحليلية دولية معتمدة لتقييم مدى هشاشة الاقتصاديات النامية ويهدف لقياس تأثير الصدمات الخارجية على اقتصاد ما ومدى تكيف ذلك الاقتصاد مع تلك الصدمة، هذا المؤشر اقترحه خبراء لجنة الأمم

المتحدة للجنة السياسات الانمائية CDP التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC كمؤشر منقح لتحديد الدول الأقل نموا في العالم سنة 2009، وقام لاحقا خبراء المؤسسة الفرنسية للدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية FERDI بتطويره وتحسينه بالتعاون مع لجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة، ويعني الضعف الاقتصادي احتمال تعرقل عملية التنمية لبلد ما بسبب الصدمات الخارجية سواء كانت ناتجة عن عوامل اقتصادية أو طبيعية أو بيئية، أي أنه يقيس مدى الضعف الهيكلي للدولة في مواجهة صدمة اقتصادية خارجية ويتسبب في عرقلة التنمية المستدامة، وفي سنة 2020 تم تحديثه ليشمل الضعف البيئي فأصبح يعرف بمؤشر الضعف البيئي والاقتصادي مع المحافظة على نفس الاختصار **EVI**.

1-2 مكونات مؤشر الضعف الاقتصادي: يتكون مؤشر الضعف الاقتصادي الذي تعده لجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة CDP من مؤشرين أحدهما يعبر عن الضعف الاقتصادي ويضم 4 مؤشرات فرعية، والآخر عن الضعف البيئي ويضم هو الآخر 4 مؤشرات فرعية (United Nations, Handbook on the least developed country, 2021 pp72-73)، كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 1- مكونات مؤشر الضعف الاقتصادي الخاص بـ CDP حسب تحديث 2020



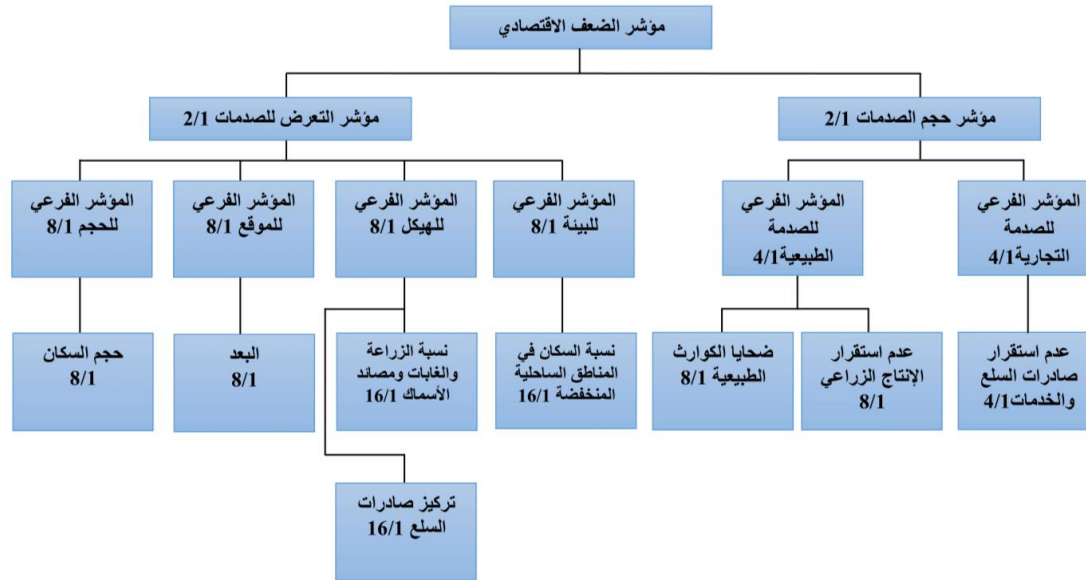
المصدر: p73 United Nations, Handbook on the least developed country, 2021 (بتصرف)

تم اعداد صيغة معدلة من طرف خبراء **CDP** تضم جانبي الضعف البيئي والضعف الاقتصادي (كما هو موضح في الشكل 1)، ووزن كل مؤشر فرعي هو 8/1 في القيمة الكلية للمؤشر، وتم حذف حجم السكان كمؤشر فرعي للضعف الاقتصادي نسخة الأمم المتحدة باعتبار قلة عدد السكان لا يمثل ضعفا اقتصاديا، وتم اضافة مؤشري نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة ومؤشر نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الجافة، وتعويض مؤشر البعد عن الأسواق العالمية بمؤشر مدى البعد عن السواحل (United Nations, Handbook on the least developed country, 2021 p73)، تتم مراجعة هذا المؤشر وتقديم بيانات حوله من طرف لجنة الأمم المتحدة للسياسات الانمائية كل ثلاث سنوات، ومع ذلك توفر قاعدة بيانات لهذا المؤشر بأثر رجعي سنوي.

في حين تعتبر المؤسسة الفرنسية للدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية FERDI أن مؤشر الضعف الاقتصادي مؤشر مركب للضعف الهيكلي مكون من جانبيين هما مؤشر حجم الصدمات ومؤشر التعرض للصدمات (حسب تحديث 2011)

ويحسب بالمتوسط الحسابي لهما حسب ما يوضحه الشكل 2، وهنا تجدر الإشارة الى أن هناك شراكة في تطوير وتحديث هذا المؤشر بين هذه المؤسسة وخبراء لجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة لذلك نجد بعض التداخل في كيفية حساب هذا المؤشر بين الطرفين.

الشكل-2 مكونات مؤشر الضعف الاقتصادي الخاص بالـ FERDI حسب تحديث 2011



المصدر: عن الموقع الرسمي للمؤسسة الفرنسية للدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية بتصرف على الرابط:

<https://ferdi.fr/donnees/un-indicateur-de-vulnerabilite-economique-evi-retrospectif>

حسب الشكل-2 تتغير تصنيفات مركبات هذا المؤشر مع الاحتفاظ بنفس المؤشرات الفرعية تقريبا وتغير أوزانها الترجيحية في القيمة الكلية للمؤشر، وهذا ما يفسر اختلاف الأرقام بين تقارير هذه المؤسسة وتقارير الأمم المتحدة، وفي دراستنا هذه نعتبر لجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة هي الهيئة الرسمية ونأخذ بالإحصائيات الصادرة عنها.

2-2 حساب مؤشر الضعف الاقتصادي: تتراوح قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي بين 0 و 100 حيث كلما ارتفعت قيمته دلت على مستوى عالي من الضعف الاقتصادي، وكلما انخفضت قيمته دلت على انخفاض مستوى الضعف الاقتصادي.

يتم حسابه عبر عدة خطوات كما يلي (United Nations, Handbook on the least developed country, 2021 p82):

❖ **تطبيع البيانات:** حيث تجعل المؤشرات الفرعية بمقياس واحد من 0 حتى 100 حتى يسهل مقارنتها باستخدام طريقة الحد الأدنى-الحد الأقصى لكل مؤشر بالاعتماد على البيانات التاريخية التي توفرها لجنة السياسات الإنمائية بحيث:

$$\text{قيمة المؤشر الفرعي بعد التطبيع} = \frac{\text{القيمة الأصلية للمؤشر} - \text{الحد الأدنى له}}{\text{الحد الأقصى للمؤشر} - \text{الحد الأدنى له}} \times 100$$

❖ يحسب المتوسط الحسابي الفرعي لكل من مؤشر التعرض للصدمات ومؤشر حجم الصدمات واحتمالية حدوثها، وبعد 2020 يحسب مؤشر الضعف الاقتصادي ومؤشر الضعف البيئي.

❖ يحسب المتوسط الحسابي بينهما لتحديد القيمة النهائية لمؤشر الضعف الاقتصادي.

يعتبر مؤشر الضعف الاقتصادي بالإضافة الى مؤشر رأس المال البشري ونصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي المعايير الأساسية لتصنيف الدول الأقل نمواً (Patrick Guillaumont 2011 p3)، كما أنه يرصد التقدم في تحقيق التنمية المستدامة ويبين الدول الأكثر هشاشة هيكلية، والتي تتميز اما بانفتاح اقتصادي كبير، الاعتماد على نطاق ضيق من الصادرات، الاعتماد على الواردات الاستراتيجية كمصادر الطاقة والدول الواقعة في المحيط (الدول الجزرية).

2-3 تطور قيم مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

حسب آخر تقرير للجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة (2000-2024) Official triennial review dataset نصيغ الجدول 2 لتطور قيم مؤشر الضعف الاقتصادي EVI في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 بالاعتماد على القيم الرسمية التي تصدر كل ثلاث سنوات كما يلي:

الجدول 2- تطور قيم مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

الوحدة: %

السنة	قيمة EVI
2000	41.3
2003	47.09
2006	34.7
2009	33.2
2012	26.5
2015	14.7
2018	14.7
2021	30.8
2024	25.2

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات مستخرجة من تقرير: Official triennial review dataset (2000-2024) يلاحظ من الجدول السابق أن مؤشر الضعف الاقتصادي ارتفع الى أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2003 مما يعني ارتفاع الضعف الاقتصادي للجزائر تلك السنة بـ 47.09 %، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي حتى سنة 2018 حيث بقي ثابتا بين سنتي 2015 و2018 في حدود 14.7% مما يدل على تحسن طفيف في الأداء الاقتصادي للجزائر تلك الفترة، ليعاود الارتفاع بعد جائحة كورونا 2020 حيث بلغ 30.8% سنة 2021 ثم ينخفض ليبلغ 25.2% سنة 2024، مما يوضح التقلب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ورغم أن الأمم المتحدة لا تصنف الجزائر ضمن الدول الضعيفة اقتصاديا لكن هناك قيم متطرفة لهذا المؤشر قد تدل على هشاشة هيكلية مرتبطة بالاعتماد على قطاع النفط.

3- نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وتأثره بأسعار النفط

تعتبر الجزائر من النماذج الفريدة للاقتصاد الريعي، فهي منذ استقلالها تعتمد بصفة تكاد تكون مطلقة على النفط والغاز، وإيرادات هاته المواد الأولية تساهم بشكل عميق في تمويل الموازنة العامة والانفاق العام للدولة، وللإشارة فالإقتصاد الريعي هو ذلك الإقتصاد المعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات خارجية متقلبة مثل الإيرادات النفطية.

3-1 تطور هيكل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2024 في ظل أسعار النفط:

مع بداية الألفية بدأت تظهر الدعوة الى محاولة تنويع الاقتصاد الجزائري رغم بقاء السيطرة لقطاع المحروقات، فاستنادا الى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS وتقارير المالية العامة للجزائر التي تصدرها كل من وزارة المالية الجزائر وبنك الجزائر، يمكن صياغة الجداول الموالية التي توضح مدى عمق الاعتماد على القطاع النفطي:

الجدول-3 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023

الوحدة: %

السنة	المحروقات	الصناعة التحويلية	الزراعة	الخدمات	ملاحظات
2000	97.8	1.3	0.2	0.7	سيطرة مطلقة لقطاع المحروقات
2005	98.1	1	0.2	0.7	سيطرة مطلقة لقطاع المحروقات
2008	97.5	1.4	0.2	0.9	ارتفاع طفيف لصادرات الصناعة
2011	96.9	1.9	0.4	0.8	تنويع طفيف في الصادرات
2015	94.6	3.4	0.4	1.6	نمو بطيء للصادرات غير النفطية
2018	93.9	4.1	0.5	1.5	استمرار النمو البطيء للصادرات غير النفطية
2020	95	3.3	0.5	1.2	تأثير جائحة كورونا على انخفاض الصادرات غير النفطية
2021	94.1	4	0.5	1.4	عودة نمو بطيء للصادرات غير النفطية
2022	96.4	2.4	0.3	0.9	عودة سيطرة قطاع المحروقات
2023	95.8	2.8	0.4	1	استمرار سيطرة قطاع المحروقات

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات من تقرير الديوان الوطني للإحصائيات

ONS Comptes nationaux économiques Base2001 (2023-2001)

يبين الجدول السابق نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات، وما يلاحظ هو أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة تتراوح بين 93% و98% طوال فترة الدراسة، وباقي القطاعات الاقتصادية تنمو مساهمتها في قطاع الصادرات بمعدل بطيء جدا، فالصناعة التحويلية كانت تساهم بـ1.3% فقط في الصادرات في سنة 2000 لترتفع الى 4% سنة 2021 قبل أن تتراجع الى 2.8% في 2023، في حين بقيت مساهمة الزراعة لا تتجاوز نسبة 0.5% طوال فترة الدراسة، وبقيت مساهمة قطاع الخدمات تتذبذب بقيم أقل من 2% منذ 2000.

الجدول-4 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

الوحدة: %

السنة	المحروقات	الصناعة التحويلية	الزراعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية
2000	35.8	5.7	8.5	42.6	7.4
2005	40.5	6.2	9.8	36.5	7
2008	37.1	6.5	10.4	38.5	7.5
2011	32.2	6.9	11	41.6	8.3
2015	28.3	7.4	12.2	43.2	8.9
2018	27.3	7.7	13.1	42.8	9.1
2020	25	7.9	13.8	43.8	9.5
2021	26	8	14.1	42.7	9.2
2022	25	8.2	14.4	39.9	9
2023	30	8.3	14.8	38.1	8.8

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات من تقرير الديوان الوطني للإحصائيات

ONS Comptes nationaux économiques Base2001 (2023-2001)

يوضح الجدول السابق نسب القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ منه أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة ارتفعت من 8.5% سنة 2000 الى 14.8% سنة 2023، وظل قطاع الخدمات (نقل وسياسة واتصالات...) المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة بنسبة تتراوح بين 36% و44%، في حين ظلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية تنمو ببطء شديد لم تتعدى 9% مما يؤكد ضعف التصنيع في الجزائر، بينما قطاع الأشغال العمومية لم تتجاوز نسبة مساهمته 10% في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وهذه المساهمة مرتبطة بالإنفاق الحكومي على البنية التحتية، لكن قطاع المحروقات الذي كانت تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 40% قبل الألفية، انخفضت مساهمته تلك منذ 2005 لتصل الى 25% سنة 2022 قبل أن ترتفع الى 30% في 2023 بسبب ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يعكس بعض الجهود في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني.

الجدول-5 تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2024

الوحدة: %

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات خارج المحروقات
2000	76.87	23.12
2005	70.8	29.2
2008	78.77	21.22
2011	68.73	31.26
2015	46.51	53.48
2018	53.7	46.3
2020	41.2	58.8
2021	46.8	53.2
2022	58.6	41.4
2023	48	52
2024	29.03	70.97

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات مستخرجة من التقارير:

Ministre des finances, Rétrospective Statistique 1962-2011, finances publiques,
Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapports:
2024.2023.2022.2021.2020

يلاحظ من الجدول أن الإيرادات النفطية شكلت حتى 2008 النسبة الأكبر في هيكل الإيرادات العامة للجزائر بما تجاوز 78%، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي لتسجل نسبة منخفضة سنة 2020 بـ 41.2%، ثم عاودت الارتفاع التدريجي لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى وتسجل أدنى نسبة سنة 2024 بـ 29.03%، وتبعاً لذلك تغيرت نسب الإيرادات غير النفطية التي ارتفعت من 23.12% إلى 70.97% سنة 2024، مما قد يعكس جهوداً حقيقية لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وإيراداته المتذبذبة.

ما يمكن استنتاجه من الجداول 3-4-5 بالإضافة إلى الجدول 1 فإنه يمكن تقسيم مرحلة الدراسة إلى أربع مراحل لتوضيح تطور هيكل الاقتصاد الجزائري في ظل قطاع النفط وتقلب أسعاره كما يلي:

❖ **المرحلة الأولى 2000-2008:** عرفت هذه الفترة ارتفاعاً تدريجياً لأسعار النفط لتبلغ 94.1 دولار سنة 2008،

مع سيطرة مطلقة لقطاع النفط في تشكيل هيكل الصادرات وتمويل الموازنة العامة ودور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **المرحلة الثانية 2009-2014:** تميزت هذه الفترة بالارتفاع التدريجي لأسعار النفط التي تجاوزت عتبة 100

دولار للبرميل بعد هبوط في 2009 إلى أقل من 61 دولار للبرميل بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مع بداية التراجع التدريجي لسيطرة قطاع النفط على هيكل الصادرات وهيكل الإيرادات العامة للدولة وهيكل الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **المرحلة الثالثة 2015-2020:** عرفت أسعار النفط خلال هذه المرحلة انخفاضا بعد صدمة 2015 وتواصل هذا الانخفاض بشدة بفعل جائحة كورونا وتبعاتها، مما أثر على القطاعات غير النفطية وأعاد تدريجيا السيطرة لقطاع النفط على هيكل الاقتصاد الوطني.

❖ **المرحلة الرابعة 2021-2024:** بدأت أسعار النفط تنتعش بعد عودة الحياة الى طبيعتها بعد جائحة كورونا وقابل ذلك عودة سيطرة قطاع النفط على هيكل الاقتصاد رغم محاولات دعم مساهمات القطاعات خارج النفط لتنويع الاقتصاد الجزائري.

3-2 تطور الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 200-2024 في ظل أسعار النفط:

بعد تأكيد مدى أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ومدى الاعتماد عليه في المالية العامة والتجارة الخارجية والناجح المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، نستعرض فيما يلي تطور الأداء الاقتصادي الجزائري خلال نفس الفترة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ينتقل عبرها تأثير تقلب سعر النفط على الاقتصاد الكلي للجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6-تطور الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2024 في ظل أسعار النفط

السنة	معدل النمو %	معدل التضخم %	الواردات مليار دولار	الانفاق العام مليار دولار	اجمالي الاحتياطات بدون الذهب مليار دولار	رصيد الميزان التجاري مليار دولار	اجمالي رأس المال الثابت نسبة من الناتج المحلي الاجمالي %
2000	3.8	/	/	43.13	12.02	/	21
2005	5.4	/	24.64	83.6	56.3	24.2	25
2008	2.5	4.9	49.07	143.83	143.24	32.48	30
2011	3	4.5	59.39	197.03	182.82	17	33
2015	3.2	4.8	63.29	210.27	144.68	25.38-	43
2018	1.4	4.3	60.09	205.43	80.23	15.7-	41
2020	5-	2	42.35	180.24	48.88	17.45-	39
2021	3.8	2.4	44.29	186.13	46.05	2.44-	35
2022	3.6	9.3	46.60	202.14	61.74	22.63	30
2023	4.1	9.3	51.10	238.8	69.71	8.33	33
2024	3.3	4	54.47	/	68.45	1.41-	/

السنة	معدل البطالة نسبة من اجمالي القوى العاملة %	الادخار الوطني نسبة من الناتج المحلي %	الصادرات مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي %	اجمالي رصيد الدين الخارجي مليار دولار	سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار	نمو المعروض النقدي %	سعر الفائدة الافتراض %
2000	29.8	/	/	0.5	25.46	75.26	14.1	10
2005	15.3	51	48.84	1.1	17.08	73.28	11.7	8
2008	11.3	57	81.54	1.5	6.24	64.58	16	8
2011	10	50	76.39	1.2	6.05	72.94	19.9	8
2015	11.2	39	37.91	0.3-	4.67	100.69	0.3	8
2018	12.1	40	44.39	0.8	5.71	116.59	11.1	8
2020	14.10	33	24.9	0.7	5.18	126.78	7.4	8
2021	13.6	38	41.85	0.5	7.38	135.06	13.2	8
2022	12.3	44	69.23	0.1	7.13	141.99	14.3	8
2023	11.7	41	59.42	0.5	7.32	135.84	6	8
2024	11.4	/	53.05	0.5	/	134.05	9	8

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي من خلال الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

تظهر البيانات الواردة في الجدول 6 وعند مقاربتها مع تقلب سعر النفط الوارد في الجدول 1 مدى ارتباط الأداء الاقتصادي في الجزائر بتقلب سعر النفط مما يؤكد مدى الهشاشة والضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، وبالاغتماد على تقسيم فترة الدراسة الى أربع مراحل نلاحظ أن:

المرحلة الأولى 2000-2008: عرفت هذه الفترة ارتفاعا تدريجيا لأسعار النفط لتبلغ 94.1 دولار خلال الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008، قابل ذلك تراكم متصاعد لاحتياجات الصرف من 12 مليار دولار سنة 2000 الى ما يتعدى 143 مليار دولار سنة 2008 مما يدل على قوة مالية مؤقتة، وفائض مستمر في رصيد الميزان التجاري، تحسن في معدل النمو ومعدل البطالة بسبب ارتفاع الصادرات النفطية ومشاريع البنى التحتية التي تم تمويلها بالفوائض النفطية، معدل تضخم مرتفع نسبيا عند 4.9% وتساعد كبير لقيمة الانفاق العام من 43 مليار دولار سنة 2000 الى أكثر من 143 مليار دولار سنة 2008 مما يشير الى سياسة مالية توسعية أحدثت ضغوطا تضخمية، مقابل نسب تكاد تكون مستقرة للاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي تكوين رأس المال الثابت مما يوضح توجهات منخفضة للاستثمار في الاقتصاد الوطني..

المرحلة الثانية 2009-2014: تميزت هذه الفترة بالارتفاع التدريجي لأسعار النفط التي تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل بعد هبوط في 2009 الى أقل من 61 دولار للبرميل بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، استمر خلال هذه المرحلة تحسن

نسبي في اداء الاقتصاد الجزائري ولو بدرجة أقل من المرحلة السابقة، حيث تواصل ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة، تراجع في معدل النمو في حدود 3% مع استقرار في معدل البطالة بين 10-11%، مع انخفاض طفيف في معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري، واستمرار ارتفاع الانفاق العام وبقاء الاستقرار النسبي في معدلات الاستثمار والادخار وتكوين رأس المال الثابت.

المرحلة الثالثة 2015-2020: عرفت أسعار النفط خلال هذه المرحلة انخفاضا بعد صدمة 2015 وتواصل هذا الانخفاض بشدة بفعل جائحة كورونا وتبعاتها، حيث وصلت أسعار النفط أدنى مستوى لها سنة 2020 بأقل من 41.5 دولار للبرميل، قابل ذلك تآكل احتياطي الصرف من أكثر من 144.5 مليار دولار سنة 2015 الى أقل من 49 مليار دولار سنة 2020 وهذا دليل على استخدام هذه الاحتياطات في تمويل العجز ودفع الديون الخارجية التي واصلت انخفاضها لتصل الى 5.18 مليار دولار فقط سنة 2020، وتحقيق عجز في الميزان التجاري طوال الفترة بفعل عدم كفاية الإيرادات النفطية لمقابلة الواردات التي بقيت ضخمة رغم الصدمات النفطية 2015-2020، انخفاض مستمر في معدل النمو الاقتصادي حتى وصل الى -5% سنة 2020 بفعل تقييد النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كورونا، وعودة معدل البطالة للارتفاع من جديد وصل الى 14.1% سنة 2020 الذي قابله تراجع طفيف في معدل التضخم الى 2% سنة 2020، ونمو ملحوظ في المعروض النقدي في حين بقي الانفاق العام مرتفعا تجاوز سقف 200 مليار دولار بين 2015-2019، وتراجع في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل تكوين رأس المال الثابت.

المرحلة الرابعة 2021-2024: بدأت أسعار النفط تنتعش بعد عودة الحياة الى طبيعتها بعد جائحة كورونا، قابل ذلك تعافي نسبي في احتياطات الصرف التي وصلت ما يقارب 68.5 مليار دولار سنة 2024، قابل ذلك بعض الانتعاش في معدل النمو الاقتصادي ومستويات غير مسبقة للتضخم وصلت 9.3 % سنتي 2022-2023 وتراجع طفيف في معدل البطالة الى 11.4% سنة 2024، وتراجع طفيف في الانفاق العام سنتي 2020-2021 قبل أن يعاود الارتفاع سنوات 2023-2024 مقابل تراجع في نمو المعروض النقدي، وتسجيل عجز في الميزان التجاري سنتي 2020-2021 قبل أن يسجل فائضا بعد الصدمة النفطية الموجبة 2022.

وما نستنتجه من تحليل الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل الصدمات النفطية بين 2000-2024 أن:

- القوة المالية للاقتصاد الجزائري ممثلة باحتياطات الصرف مرتبطة بتقلب أسعار النفط.
- مشكلات البطالة والتضخم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت لم يتم حلها خلال فترات الصدمات النفطية الموجبة مما يدل على أن السياسات الاقتصادية لم تكن هيكيلية لإصلاح بنية الاقتصاد الجزائري الريعي.
- يظهر تحليل الأداء الاقتصادي للجزائر في الفترة 2000-2024 بوضوح أعراض المرض الهولندي في الجزائر التي تفيد بتأثر أداء الاقتصاد بعد اعتماده على عوائد مورد طبيعي (النفط في حالة الجزائر)، فارتفاع احتياطي الصرف دون مقابل انتاج حقيقي يعرض سعر صرف العملة المحلية لضغوط مما يخفض قيمة الدينار، كما أن التركيز على قطاع النفط يقابله استثمارات أجنبية قليلة جدا في القطاعات غير النفطية وتحويل الربح النفطي لتمويل الانفاق العام المتزايد.

3-3 تحليل قنوات انتقال الصدمة النفطية الى مؤشر الضعف الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة:

بناء على التحاليل السابقة يمكن تلخيص قنوات انتقال الصدمات النفطية التي عرفتھا فترة الدراسة كما يلي:

الجدول 7- قنوات انتقال الصدمة النفطية بين 2000-2024 الى مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر

الصدمة النفطية	نوعها	قناة انتقالها الرئيسية	تأثيرها على مؤشر الضعف الاقتصادي
2008	صدمة طلب موجبة قصيرة الأمد ارتفعت خلالها الأسعار الى 94.1 دولار للبرميل تبعھا انهيار في أسعار النفط في 2009 بـ 60.86 دولار	-قناة نقل الثروة: ظل احتياطي الصرف ضخما 143.24 مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات 81.54 مليار دولار -قناة المالية العامة: سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق العام لـ 143.86 مليار دولار. قناة التضخم: بلغ التضخم 4.9% بسبب التضخم المستورد الناتج عن زيادة الواردات 49.07 مليار دولار. -قناة جانب العرض: ارتفع اجمالي تكوين رأس المال الثابت بـ 30% من الناتج المحلي الاجمالي. -قناة الطلب على النقود: ارتفع نمو المعروض النقدي بـ 16%. -قناة عدم اليقين: رغم انخفاض الأسعار في 2009 الا أنها تعافت بسرعة بعد ذلك مما شتت الانتباه الى الضعف الهيكلي.	ترجع مؤقت في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي في حدود 33% تحسن الأداء الاقتصادي ناتج عن ارتفاع الايرادات النفطية والانفاق العام والسياسة المالية التوسعية.
2015	صدمة عرض سلبية طويلة الأمد انخفضت أسعار النفط الى 49.45 دولار للبرميل	-قناة نقل الثروة: استنزاف احتياطي الصرف بعد هذه الصدمة، وترجع قيمة الصادرات الى 37.91 مليار دولار -قناة المالية العامة: سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق العام لـ 210.27 مليار دولار تم دعمھا بالتمويل غير التقليدي. قناة التضخم: بلغ التضخم 4.8% بسبب التضخم المستورد الناتج عن زيادة الواردات 63.29 مليار دولار. -قناة جانب العرض: ارتفع اجمالي تكوين رأس المال الثابت بـ 43% من الناتج المحلي الاجمالي. -قناة الطلب على النقود: تراجع نمو المعروض النقدي بـ 0.3% وانخفاض قيمة الدينار. -قناة عدم اليقين: بعد استمرار انخفاض الأسعار زاد عدم اليقين بشأن الاستمرار في المشاريع الحكومية.	ترجع في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي الى أدنى مستوى خلال فترة الدراسة 14.7% القيمة المنخفضة لمؤشر الضعف الاقتصادي لاتعبر عن تحسن الأداء الاقتصادي وانما تحسن المؤشر الفرعي مؤشر الصدمات حسب تقرير

Official triennial review dataset (2000-2024)			
ارتفاع كبير في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي بما يقارب 30% بسبب كون هذه الصدمة فريدة تزامنت فيها الصدمة النفطية مع تقييد النشاط الاقتصادي العالمي بفعل جائحة كورونا مما يدل على كون الضعف الاقتصادي أعمق مما يبدو عليه.	قناة نقل الثروة: انخفض احتياطي الصرف الى 48.88 مليار دولار، وانخفضت قيمة الصادرات الى 24.9 مليار دولار. قناة المالية العامة: سياسة مالية تقييدية انخفض معها الانفاق العام الى 180 مليار دولار بسبب توقف المشاريع الحكومية. قناة التضخم: انخفض التضخم الى 2% وانخفضت الواردات الى 42.35 مليار دولار. قناة الطلب على النقود: انخفض نمو المعروض النقدي الى 7.4% واستمرت قيمة الدينار في التراجع. قناة جانب العرض: سجل معدل النمو سالب بـ -5%، وانخفض اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى 39% بسبب الاغلاق العالمي الذي سببته جائحة كورونا. قناة عدم اليقين: بلغت درجة عدم اليقين أعلى مستوياتها بسبب الشلل الذي عرفه النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الجائحة العالمية.	صدمة سلبية مزدوجة انخفضت الأسعار الى 41.47 دولار للبرميل	2020
انخفاض طفيف في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي بما يقارب 25% مع بدأ تطبيق مجموعة من الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحقيق بعض التنويع الاقتصادي.	قناة نقل الثروة: ارتفع احتياطي الصرف مجددا الى 61.74 مليار دولار، وارتفعت قيمة الصادرات بـ 69.23 مليار دولار. قناة جانب العرض: ارتفع معدل النمو الى 3.6% وانخفض اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى 30% من الناتج المحلي الاجمالي. قناة التضخم: ارتفع الى 9.3% بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وموارد الطاقة وارتفعت الواردات الى 46.60 مليار دولار. قناة المالية العامة: سياسة مالية توسعية ارتفع معها الانفاق العام الى 202.14 مليار دولار لامتناس التضخم المستورد ودعم الأسعار المرتفعة.	صدمة عرض موجبة ارتفعت من خلالها الأسعار الى 100.08 دولار للبرميل	2022

	قناة الطلب على النقود: ارتفع المعروض النقدي الى 14.3% وواصل الدينار في التدهور . قناة عدم اليقين: اليقين أصبح متذبذبا بسبب المخاوف من تبعات الصراع بين روسيا وأوكرانيا.		
--	---	--	--

المصدر: من اعداد الباحثين.

4- العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الجزائر:

بعد استعراض تطور سعر النفط والصدمات النفطية وتطور مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر، وتحليل تطور هيكل وأداء الاقتصاد الجزائري وأهم سياساته خلال الفترة 2000-2024، نقدم قراءة تحليلية لتطور هذه العلاقة وأهم ما ينتج عنها فيما يلي:

4-1 قراءة تحليلية للعلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

بالاعتماد على الجدول 1 والجدول 2 يمكن صياغة الشكل الموالي:

الشكل 3- تطور مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلب أسعار النفط خلال الفترة 2000-2024.



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على الجدول 1 والجدول 2.

يتضح من الشكل السابق وجود علاقة عكسية نسبية بين قيمة سعر النفط وقيمة مؤشر الضعف الاقتصادي خلال معظم فترة الدراسة، حيث يلاحظ كلما ارتفع سعر النفط تنخفض قيمة مؤشر EVI والعكس صحيح، فمثلا سنة 2000 عندما كانت أسعار النفط منخفضة لا تتجاوز 28 دولار لبرميل سلة أوبك كان مؤشر الضعف الاقتصادي مرتفعا في حدود 41.3%، بينما في سنة 2018 سجل مؤشر الضعف الاقتصادي أدنى قيمة له بـ 14.7% في حين كان سعر النفط في حدود 70 دولار للبرميل، ويلاحظ ان هذه العلاقة تتأثر بعوامل أخرى، مما يرجح أن الضعف الاقتصادي في الجزائر مرتبط جزئيا بأسعار النفط وتؤثر فيه عوامل أخرى كالسياسات الاقتصادية المنتهجة والاصلاحات الاقتصادية المطبقة وهيكل الاقتصاد الوطني.

وبالاعتماد على نفس التقسيم السابق لفترة الدراسة الى 4 فترات نلاحظ ما يلي:

- **المرحلة الأولى 2000-2008:** قابل الارتفاع المتواصل لسعر النفط انخفاض تدريجي لمؤشر الضعف الاقتصادي حتى سجل خلال الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008 قيمة تنحصر بين 33-35% مقابل 94.1 دولار لسعر برميل النفط، حيث بفعل الوفرة المالية التي حققتها زيادة الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو تمويل الانفاق العام وخفض المديونية الخارجية، جعل الاقتصاد الجزائري يبدو أقل هشاشة وضعفا مما كان عليه في بداية الألفية عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز 28 دولار وما يقابله من ارتفاع قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي بـ 41.3%.
- **المرحلة الثانية 2009-2014:** تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار النفط فوق عتبة 100 دولار للبرميل رغم انخفاضها سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقابل ذلك انخفاض تدريجي في مؤشر الضعف الاقتصادي من 33.2% الى ما يقارب 15% سنة 2014، مما يوضح استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الاقتصاد الوطني ليبدو ظاهريا أقل هشاشة ومنخفض الضعف الاقتصادي.
- **المرحلة الثالثة 2015-2020:** عرفت هذه المرحلة انهيارا حادا لأسعار النفط بفعل الصدمة النفطية السلبية لسنة 2015 التي انخفض معها النفط الى أقل من 41 دولار للبرميل سنة 2016 وأثناء عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط بعد هذه الصدمة اجتاحت العالم صدمة جديدة سنة 2020 بفعل جائحة كورونا مما ضرب أسعار النفط لتتخفض من جديد الى أقل من 42 دولار للبرميل سنة 2020، وقابل ذلك بعض الاستقرار النسبي لمؤشر الضعف الاقتصادي عند 14.7% بين 2015-2018 ثم يبدأ الارتفاع حتى يصل الى ما يقارب 31% عند حدوث الصدمة النفطية السلبية لسنة 2020، مما يؤكد عدم كفاية محاولات تنويع الاقتصاد الجزائري بدعم القطاعات خارج النفط لتقليل مؤشر الضعف الاقتصادي، لأنه عاود الارتفاع بمجرد انهيار أسعار النفط مما يؤكد أن الضعف هيكلي يعتمد على بنية الاقتصاد الجزائري التي يسيطر عليها قطاع النفط، وانخفاض أسعار النفط ماهي الا محفز لإظهار مدى ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني وافتقاره للمرونة والتكيف في التعامل مع الصدمات النفطية.
- **المرحلة الرابعة 2021-2024:** عرفت هذه المرحلة عودة ارتفاع أسعار النفط بعد التعافي من أزمة كورونا، ليشهد العالم الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2022 بفعل الصراع الروسي الأوكراني، التي ارتفعت معها أسعار النفط الى ما يفوق 100 دولار للبرميل مرة أخرى، قابل ذلك أن انخفض مؤشر الضعف الاقتصادي من 30.8% سنة 2021 الى 25.2% سنة 2024 مما يؤكد تأثير تقلب أسعار النفط على قيم مؤشر الضعف الاقتصادي وارتباطه بها، مع ملاحظة أنه في سنتي 2022 و 2023 رغم ارتفاع أسعار النفط لم ينخفض مؤشر الضعف الاقتصادي الى المستوى الذي كان عليه قبل 2018 مما يعني أن العوائد النفطية لا تستثمر في القطاعات غير النفطية لدعم التنويع الاقتصادي وتراجع كفاءة السياسة المالية بسبب تناقص احتياطات الصرف وارتفاع الانفاق الحكومي في مجالات غير انتاجية.

بالاستناد الى ما سبق من تطور الاقتصاد الجزائري في ظل تقلب أسعار النفط وتحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي نستنتج أن:

✓ الهشاشة والضعف الاقتصادي في الجزائر قائم بسبب هيكل الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط وما الصدمات النفطية وتقلبات أسعار النفط الا محفز لوضوح هذا الضعف وزيادة شدته، كما أن جهود الجزائر في دعم محاولات التنويع الاقتصادي مازالت بعيدة، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط يتحسن الوضع الاقتصادي العام مؤقتا بتحسين الوضع المالي فقط مع بقاء الوضع الهيكلي على حاله وعند أي هبوط للأسعار يزداد الضعف الاقتصادي مما يعني أن الاقتصاد الجزائري مازال رهينة تقلب السوق النفطية وجميع المحاولات والجهود والاصلاحات التي تم اعتمادها لم تحقق ذلك التحول نحو اقتصاد متنوع يمكنه التكيف مع الصدمات النفطية.

✓ تأثير الصدمات النفطية السلبية أقوى وأسرع من تأثير الصدمات النفطية الايجابية فانخفاض أسعار النفط يؤدي الى تدهور حاد وسريع في مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري كالمالية العامة واحتياطي الصرف ومعدل نمو الناتج الاجمالي، مما ينعكس على ضعف الاقتصاد الجزائري الهيكلي يترجمه ارتفاع نسبي في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي، بينما ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى وفرة مالية لا ينتج عنها أي اصلاح هيكلي بل تركز لتمويل الانفاق العام والاستيراد، مما لا يؤدي الى تحسين حقيقي في الأداء الاقتصادي، وهو ما يترجمه انخفاض طفيف في مؤشر الضعف الاقتصادي.

✓ تختلف استجابة الاقتصاد الجزائري للصدمات النفطية حسب نوعها فالصدمات النفطية الموجبة تتبعها سياسات توسعية والصدمات السلبية تتبعها سياسات انكماشية محتشمة أو استمرار في السياسات التوسعية باعتماد تمويل غير العوائد النفطية كالتنوع الترخمي بسبب الضغط الاجتماعي وضعف العملة الوطنية.

✓ الصدمات النفطية خاصة السلبية منها خلال فترة الدراسة تكشف الضعف الاقتصادي في الجزائر لكنها ليست مسببا للضعف في حد ذاته، فالضعف الهيكلي القائم على الاعتماد على قطاع النفط هو السبب الحقيقي وراء مستوى الضعف الاقتصادي الذي يترجمه مؤشر الضعف الاقتصادي.

✓ استجابة الجزائر لمختلف الصدمات النفطية كانت خلال فترة الدراسة ظرفية وقصيرة الأجل مع بعض الاصلاحات غير الكافية لتقليص الضعف الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

5- تقييم سياسات الجزائر في ادارة الصدمات النفطية ومقترحات لتقليص الضعف الاقتصادي:

لتقييم سياسات الجزائر في ادارة الصدمات النفطية وجب النظر الى آثار هذه السياسات وما حققته على مستوى الاستقرار المالي ومستوى تحقيق التنويع الاقتصادي، ففترة الدراسة عرفت 4 صدمات نفطية 2008-2015-2020-2022 اختلفت فيها استجابة الجزائر لهذه الصدمات حسب نوع الصدمة النفطية ان كانت صدمة موجبة أو سلبية، وباعتماد على التحليل السابق لقنوات انتقال الصدمات النفطية الى الاقتصاد الكلي في الجزائر وأهم السياسات والاصلاحات التي عرفت فترة الدراسة:

5-1 تقييم سياسات الجزائر في ادارة الصدمات النفطية: نلاحظ أن الجزائر اعتمدت على السياسات التالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط:

- **السياسة المالية:** ففي حالة الصدمات النفطية الموجبة لسنوات 2008-2022 اعتمدت الجزائر سياسات مالية توسعية لتمويل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تغذيها الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع العوائد النفطية وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتسديد الديون الخارجية، لكن في حالة الصدمات النفطية السلبية لسنوات 2015-2020 فإنها اعتمدت تقليل الانفاق العام بتحفظ وتمويله باحتياطي صندوق ضبط الإيرادات الذي أصبح رصيده صفر سنة 2017 (بن عيشوبة رفيعة، صدفوي صورية 2022 ص154)، ثم لجأت الى التمويل غير التقليدي بين 2017-2019 لتغطية العجز المالي (أسماء مسعي، فضيل رايس، 2022 ص182)، وقد كانت السياسة المالية فعالة مؤقتا في ادارة الصدمات النفطية لكنها كانت ظرفية ولم تؤدي الى ادخار واستثمار منتج لإيرادات النفط بل وجهت في الغالب لتغطية نفقات غير انتاجية ويمكن اعتبارها ناجحة اجتماعيا لكنها ظرفية اقتصاديا.
- **السياسة النقدية:** لمواجهة زيادة الطلب على النقود بعد الصدمات النفطية الموجبة 2008-2022 اعتمدت الجزائر سياسات تدخل البنك المركزي باعتماد سياسات صرف شبه ثابتة لكبح التضخم وضمان استقرار نسبي للعملة، وبعد الصدمة النفطية السلبية 2020 انخفضت قيمة الدينار وارتفعت الأسعار المحلية بعد محاولة تحرير سعر الصرف تدريجيا وجعل نظام سعر الصرف مرنا، وما يلاحظ على مدى فعالية السياسة النقدية في ادارة الصدمات النفطية أنها كانت محدودة بسبب تحكم البنك المركزي الجزائري بحجم السيولة المدار في الاقتصاد الوطني لضمان استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، مما يوضح أن تدفقات العملة الأجنبية بسبب الإيرادات النفطية هو المتحكم في حجم الكتلة النقدية، وهو ما يقودنا الى أن السياسة النقدية أيضا كانت فعالة أنيا فقط للتعامل مع الصدمات النفطية ولكنها تعمق الخلل الهيكلي في الاقتصاد الجزائري.
- **السياسة التجارية:** بعد الصدمة النفطية 2015 فرضت الجزائر قيودا على الاستيراد لتقليل الطلب على العملة الصعبة وتحفيز الانتاج الوطني ودعم القطاعات غير النفطية لكنها كانت وسيلة حماية قصيرة الأمد لم تحقق المطلوب بسبب ضعف القاعدة الانتاجية.
- **الاصلاحات الهيكلية:** بعد الصدمة النفطية 2020 اعتمدت الجزائر جملة من الاصلاحات الهيكلية بهدف تطوير القطاعات خارج النفط وتطوير الطاقة المتجددة من خلال قانون الاستثمار الجديد 2022، تشجيع الشركات الناشئة وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية لكنها مازالت لم تحقق التنوع المطلوب لتخفيف الاعتماد على قطاع النفط. وعلى هذا الأساس نقول أن السياسات التي انتهجتها الجزائر لإدارة الصدمات النفطية كانت رد فعل لهذه الصدمات وكانت في معظمها ظرفية قصيرة الأمد حققت الاستقرار المالي الظرفي، وبعد الصدمة النفطية 2020 بدأت بعض التوجهات نحو الاصلاحات الهيكلية لكنها مازالت بعيدة عن تحقيق اصلاح هيكلي حقيقي خارج قطاع النفط وباعتماد مشاريع للتحويل الطاقوي يضمن تنويعا اقتصاديا للاقتصاد الجزائري، ورغم كون هذه الاصلاحات متأخرة ومحدودة الا أنها تظهر وعيا سياسيا بمشكلة الاقتصاد الجزائري الهيكلية.

5-2 مقترحات لتقليص مستوى الضعف الاقتصادي في الجزائر:

رغم تكرار الصدمات النفطية وتأثيراتها المزمدة على الاقتصاد الجزائري، إلا أن سياسات ادارتها نجحت في امتصاص الصدمة ظرفيا فقط أما الإصلاح الهيكلي الذي يضمن ادارة حقيقة لهذه الصدمات والتكيف معها بمرونة جاء متأخرا بعد الصدمة النفطية 2020، لكن لو طبقت هذه الإصلاحات بفعالية أكبر يمكن المرور الى اقتصاد أقل ضعفا وهشاشة (تقرير البنك الدولي رصد الوضع الاقتصادي للجزائر خريف 2024) ولتحقيق هذا المطلب نقترح اعتماد جهود فعلية للتحويل الهيكلي للاقتصاد الجزائري تقوم على ما يلي:

- تنويع القاعدة الانتاجية من خلال تحويل الفوائض النفطية لتمويل استثمارات انتاجية في قطاعات اقتصادية خارج النفط تستغل الامكانيات الهائلة للصحراء الجزائرية، وتمتلك ميزة نسبية في هيكل الاقتصاد الجزائري كالزراعة الصحراوية (الحبوب والخضروات والتمور في كل من أدرار، المنيع، وادي سوف وبسكرة)، الصناعات التحويلية (الحديد والصلب، الفوسفات، الصناعات البتروكيمياوية)، وموارد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية أساسا بحكم الطبيعة الجغرافية وكل ما يتعلق بها من صناعة الألواح الشمسية وما يتبعها)، خدمات النقل اللوجستي والنقل العابر للقارات (الطريق العابر للصحراء كخط ربط بين السوق الافريقية والأوروبية)، مما يسمح بتأسيس قاعدة انتاجية متكاملة في الصحراء الجزائرية يمكن لها المساهمة في تنويع الصادرات غير النفطية ويقلل حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط ويخفف من مؤشر الضعف الاقتصادي.

- العمل على استقرار الموازنة العامة بتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال اصلاح النظام الضريبي، ترشيد الانفاق العام وقت الصدمات النفطية الموجبة.

- العمل على استقلالية السياسة النقدية والحد من الاصدار النقدي لتمويل العجز.

- رفع مستوى التنمية البشرية بزيادة الاستثمار في التعليم، التعليم العالي والتكوين المهني.

- ادارة استثمارية فعالة لاحتياجات الصرف ورصيد صندوق ضبط الإيرادات.

- العمل على جعل العوائد النفطية أداة لتمويل التحويل نحو اقتصاد متنوع قائم على موارد طاقة متجددة وليس كأداة لتمويل الانفاق العام غير الانتاجي.

- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بتبسيط الاجراءات الادارية وتحقيق الشفافية وتقليص البيروقراطية من خلال رقمنة مختلف الادارات.

- دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة ومؤسسات القطاع الخاص من خلال توفير التمويل عبر القطاع البنكي.

- اعتماد سياسات استشرافية قائمة على توقعات السوق النفطية لإدارة الصدمات النفطية لتوقع تأثير الصدمات المستقبلية المحتملة على الاقتصاد الكلي مما يسمح بتوجيه السياسات الاقتصادية قبل تعمق التأثيرات غير المرغوبة على الاقتصاد.

- تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية فيما بينهما بما يجعلها سياسة واحدة متكاملة بجوانبها المالية، النقدية، التجارية والهيكلية، لتتحول من مجرد أدوات استجابة للصدمة النفطية تعمل بمعزل عن بعضها البعض الى منظومة مترابطة تعمل على تحقيق اقتصاد متنوع، منتج ومستقر.

الخاتمة:

تكشف هذه الدراسة ارتباطا وثيقا ومباشرا بين الصدمات النفطية والأداء الاقتصادي للجزائر، حيث تؤدي التقلبات الحادة في سعر النفط الى تفاقم الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني، كما خلصت الى تأكيد وجود علاقة عكسية نسبية بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر، كما أوضحت أن الصدمات التي عرفتها فترة الدراسة لسنوات 2008-2015-2020-2022 كشفت عن آليات انتقال هذه الصدمات الى مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي مما جعلها بمثابة عامل محفز للضعف الهيكلي الكامن في الاقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تفكيك بنية وهيكل الاقتصاد الجزائري وتطوره يؤكد اعتماده المطلق على قطاع النفط والذي لم يتغير كثيرا خلال فترة الدراسة، حيث بقيت الجزائر تعتمد على المورد النفطي في تدعيم هيكل الصادرات وتمويل الموازنة العامة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بنسب متقاربة طوال الفترة 2000-2024.
- توضيح أن مؤشر الضعف الاقتصادي يتأثر أوقات الصدمات النفطية، رغم أنها ليست السبب المباشر والوحيد لتحقيق الضعف الاقتصادي، فالسبب الحقيقي يتمثل في البنية الهيكلية المعتمدة على الربيع النفطين وما الصدمات النفطية الا عامل كاشف ومحفز لإظهار هذا الضعف.
- أثبت تحليل العلاقة بين الصدمة النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر أن هذه العلاقة غير متماثلة تتحدد حسب نوع الصدمة النفطية، فالصدمة الموجبة لسنوات 2008-2022 يقابها تراجع في قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي، في حين الصدمات السلبية لسنوات 2015-2020 تدعم ارتفاع قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي.
- ينتقل تأثير الصدمة النفطية الى قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي الكلي عبر قنوات متغيرات الاقتصاد الكلي، فعند حدوث الصدمات النفطية ينتقل تأثيرها عبر أدوات قنوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو السياسة التجارية أو السياسة الهيكلية حسب توجه السياسات العامة المتبعة أو الاصلاحات المعتمدة في الاقتصاد الجزائري.
- تتمثل آليات انتقال الصدمات النفطية الى مؤشر الضعف الاقتصادي خلال الفترة 2000-2024 في المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية: رصيد الميزان التجاري، الواردات الكلية، الصادرات الكلية والايادات النفطية (تغير الايرادات النفطية بقلب الأسعار)، سعر الصرف (تغير الاحتياطي تبعا لتغير سعر الصرف وسعر النفط)، والانفاق العام (اعتماد سياسات توسعية أو انكماشية حسب أسعار النفط)، الاستثمار الاجنبي المباشر، الادخار الوطني، معدل الفائدة، تكوين رأس المال الثابت (التوجه نحو التنوع الاقتصادي).
- استجابة الاقتصاد الجزائري للصدمة النفطية وكيفية ادارته لها كانت ظرفية قصيرة الأجل تمتص الصدمة محل التعامل فقط، لكن بعد صدمة 2020 بدأت تعتمد بعض الاصلاحات التي من شأنها الرفع من التنوع الاقتصادي لتكيف أفضل مع الصدمات النفطية، وهذا ما فسره تأثير قيمة مؤشر الضعف الاقتصادي بدرجة أقل من تأثيره في الصدمات النفطية قبل 2020.

- رغم أن قيم مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر تظهر بوضوح هشاشته الهيكلية بسبب اعتماده الكبير على قطاع النفط إلا أن الأمم المتحدة لا تدرج الجزائر ضمن قائمة الدول الأقل نمواً، وذلك لأن هذا التصنيف يعتمد على مؤشرين آخرين بالإضافة إلى مؤشر الضعف الاقتصادي هما مؤشر رأس المال البشري ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وتكامل هذه المؤشرات هو ما يحكم على مستوى الضعف العام في البلد.
- اقتراحات وآفاق مستقبلية للدراسة: يمكن توسيع هذه الدراسة وتعميقها بالعمل على الاقتراحات التالية:
 - النمذجة القياسية لقياس العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي.
 - قياس درجة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط والمقارنة بين الضعف الهيكلي في الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي.
 - البحث في إمكانية بناء هيكل اقتصادي قائم على الزراعة الصحراوية، صناعة متعلقات الطاقة الشمسية، النقل عبر الطريق العابر للصحراء كمرحلة انتقالية للتحويل إلى اقتصاد متنوع غير معتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط.

قائمة المراجع:

- 7-Knut Anton Mork, oil and macroeconomy when prices go up and down an extention of Hamilton's results, journal of political economy vol 97, no3, 1986, by university of Chicago, p740-744, available on site :https://www.researchgate.net/publication/24108653_Oil_and_Macroeconomy_When_Prices_Go_Up_and_Down_An_Extension_of_Hamilton's_Results
- Committee for Development Policy and United Nations Department of Economic and Social Affairs, Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures Fourth Edition, 2021
- James D Hamilton, oil and the macroeconomy since world war 2, journal of political economy vol 91, no2 April 1983,by university of Chicago, p228-248, avilable on site :https://www.researchgate.net/publication/24108242_Oil_and_the_Macroeconomy_since_World_War_II
- James D. Hamilton, Historical Oil Shocks, Department of Economics ,University of California, NBER Working Paper, No. 16790, 2011 avilable on site :https://www.researchgate.net/publication/228303880_Historical_Oil_Shocks.
- Joël Cariolle, The Economic Vulnerability Index 2010 Update, working paper from fondation pour les études et recherches sur le développement international, 2011 paper presented at the opening session of the UNU - WIDER Conference on Fragile States-Fragile Groups 15-16 June , Helsinki
- Kiseok Lee, Shawn Ni, and Ronald A. Ratti , Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role of Price Variability, the energy journal vol16,N 4,1995 avilabele on site :<https://faculty.missouri.edu/~nix/papers/oil.pdf>
- Lutz Kilian, Alessandro Rebucci, Nikola Spatafora, Oil Shocks and External Balances, International Monetary Fund, Volume 2007: Issue 110,pp 184-191 Avilable on site :<https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2007/110/article-A001-en.xml>
- Lutz Kilian, Oil Price Shocks: Causes and Consequences, The Annual Review of Resource Economics, vol 6, november 2014, p 133-154.

- Lutz Kilian, Oil price volatility: Origins and effects, Working Paper Provided in Cooperation with: World Trade Organization (WTO), Economic Research and Statistics Division, Geneva, 2010.
- M.H. Berument, N.B. Ceylan, and N. Dogan, The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries, The Energy Journal, Vol. 31, No. 1, 2010, PP. 149-176
- Patrick Guillaumont. EVI and its Use. Design of an Economic Vulnerability Index and its Use for International Development Policy. 2011
- Robert Barsky, Lutz Kilian, oil and macroeconomy since the 1970s, journal of economic perspectives, vol 18 no4 by national bureau of economic research, combridge, 2004 p115-134, available on site :https://www.researchgate.net/publication/4981712_Oil_and_the_Macroeconomy_Since_the_1970s
- Saeed Moshiri , Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries: the role of institutions, OPEC Energy Review June 2015, pp-222,246.
- Takuji Fueki, Hiroka Higashi, Naoto Higashio, Jouchi Nakajima, Shinsuke Ohyama and Yoichiro Tamanyu, Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, Working Papers No 725 from Bank for International Settlements 2018, p18.
- اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان، قياس وتحليل الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الكوت الجامعة المجلد الثاني العدد 1 السنة الثالثة 2018 العراق.
- أسعد الله داوود الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دار هومة الجزائر 2013 .
- أسماء مسعي، فضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 5 العدد 1، جوان 2022.
- بن عيشوبة رفيعة، صداقوي صورية، صناديق الاستقرار السيادية ومتطلبات الحوكمة: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري نموذجاً، مجلة المالية العامة الجزائرية المجلد 12 العدد 1، جوان 2022.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapports: 2024.2023.2022.2021.2020
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022 صندوق النقد الدولي متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022>
- تقرير البنك الدولي رصد الوضع الاقتصادي للجزائر خريف 2024.
- Comptes nationaux économiques Base 2001ONS تقرير الديوان الوطني للإحصائيات
- Official triennial review dataset (2000-2024) تقرير لجنة السياسات الانمائية للأمم المتحدة
- Ministre des finances, Rétrospective Statistique 1962-2011 تقرير وزارة المالية
- خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال الفترة 1980-2011، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن جامعة كربلاء العراق 2012.
- زايد حسيبة. بن سماعيل حياة، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، اصدار 4 عدد 5 سنة 2016، ص218.
- سعاد بن مسعود، أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980/2016، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة 2020/2019
- قاعدة بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- لطيفة قعيد، أوضاع سوق النفط العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص، 2020 ص138.
- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983
- الموقع الرسمي للمؤسسة الفرنسية للدراسات والأبحاث حول التنمية الدولية بتصرف على الرابط: <https://ferdi.fr/donnees/un-indicateur-de-vulnerabilite-economique-evi-retrospectif>
- نسيم بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة العرض والطلب) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة المدية، العدد 5 جانفي 2016.